سبق ذكره اذ المتعلق وهو المنصوب المذكور بعده هنا ليس باجنبي للفعل
التام كما لا يخفى على ذوي الافهام وقد لا يعتبر هذا التضمن فينبغي ان ما فيكون
المنصوب بعده حالا في الاغلب وقد يحتمل ان يكون حالا وتمييزا ومفعولا له كما صرح
به البيضاوي في قوله تعالى وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا نحو التسعة بهذا
عشرة اي صار عشرة تامة مأخوذ من تم باعتبار معناه الاصلي وكمل زيد عالما اي
صار عالما كاملا وغير ذلك مثل عدل زيد اميرا اي صار اميرا عادلا ويجوز تقديم
اخبارها اي هذه الافعال الناقصة على انفسها الا تقديم جزء ما اي فعل ناقصة في اوله
ان نه الا انه مستثنى من تقديم بتقديم
لفظ ما من ما زال الى ما دام واما اذا دخلها او ان على سائر الافعال الناقصة فانه المضاف
نعت
وان لم يجز التقديم وعليهما لكن يجوز الفصل بينه وبينهما نحو ما قائما او ان قائما
كان زيد واما في هذه الافعال فلا يجوز الفصل بينها وبينها لشدة امتزاجها معها
وكونها بمنزلة افعال مثبتة حتى يجوز التقديم بالفصل فلا يجوز نحو قائما ما زال
زيد ولا نحو اجلس جالسا ما دام زيد لانها اما نافية لها صدر الكلام فلا يعمل ما بعدها
فيما قبلها او مصدرية وسيجيء ان معمول المصدر لا يتقدم عليه وكذا لا يجوز التقديم
ان بدل ما بان النافية فانها كما لا اقتضاء الصدارة بدليل تعليق افعال القلوب بها كما
بناء على ما صرح به الدماميني في شرح التسهيل نقلا عن ابن كيسان وهذا يوافق كلامه في بحث
ما اضمر عامله على شريطة التفسير في الامتحان واما كلامه في بحث الافعال الناقصة من
ان العمدة في اقتضاء ما صدر الكلام خاصية في لا بعد كونها للنفي لا يدري ان لم
ولما وان ولا على الاصح لا تقتضي الصدارة وان كانت للنفي فيدل على انه جري فيهما

الرسالة

الرسالة على غير الاصح اقا ان يدل بلم لم يذكره لما لا نزاع ام حكم بالقياس على لم ولن
فيجوز نحو قائما لم يزل او لما يزل او لن يزال زيد اما في لم ولما فلانهما لامتزاجهما
بالفعل حتى يغير ان معناه الى الماضي صار كالجزء منه وكانهما خرجا عن كونهما حرفي
نفي فانعزلا عن اقتضاء الصدارة واما في لن فللحمل على سوف الذي لا يمنع تقديم
معمول مدخوله عليه حمل النقيض على النقيض كذا في الرضي وبقي لا مهملا قال الاملي
ينبغي ان يكون بمنزلة ما عند ابن كيسان لما مر من الدليل وقال الرضي لا صدارة لها لانه
لكثرتها في الكلام حتى انه يقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال واريد ان لا تخرج
صار مبتذلا فانعزلا عن منصب الصدارة واما تقديم اخبارها على اسمائها ففيهم
في بحث المعمول المنصوب من قوله وامره كامر خبر المبتداء والقسم الثاني من القسمين ما
اي فعل ناقص يدل على معنى القرب من الحال خرج به الناقص المتعارف وهذا حد
جامع ومانع واما كون ذلك مرجوا كما في عسى او مجزوما كما في كاد او مشروعا في
صاحبه فخارج عن الحد وظيفة لغوية ولذا لم يتعرض لها كما تعرض ابن الحاجب وسمى
افعال المقاربة لدلالتها عليها ولا تكون اخبارها اي خبر كل منها الا فعلا مضارعا
لا اسماء ولا ماضيا بالاستقراء لذلك ما مر من انها تدل على القرب من الحال مرجوا او مجزوما
او مشروعا فصاحبه هي تقتضي كون خبرها ما يدل على الاستقبال والحال ويصلح لان يدخل
عليه ما يدل على الرجاء والاستقبال وذلك لا يكون الا مضارعا نحو عسى وجزء الفعل ايضا رع
مع ان الدالة على الرجاء والاستقبال توضيحا وتأكيدا للرجاء الذي فيه زمانا او لغالبا لا
غالبا نحو عسى زيد ان يخرج او ذا ان يخرج ليصح الحمل فان ان يخرج لعسى لتضمينه معنى قارب
على ما اختاره المتأخرون فكانه قيل يرجى زيد كائنا ان يخرج او زيد كائنا ذا ان يخرج

نفعل ان بعض النسخ والشرح الا نحو عسى ناس
ونحوه ذا البشر منه
لا بالنسبة عسى زيد منطلقا واما قولهم عسى الغوير
ابوسا فشاذ ذكره في مختار الصحاح منه
الرجاء تتوقف وجود الفعل الذي لم يحصل بعد
منه

Copyright © King Saud University